

فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2020/2000 -

**the Effectiveness of Fiscal Policy between Financial Discipline and Achieving
Financial Sustainability in Algeria - a standard analytical study for the period
2000/2020**

بن موسى حسان^{1*}، جبارة مراد²

Djedara mourad Benmoussa hacene

¹جامعة المدية، الجزائر، benmoussa.hacene@univ-medea.dz

²جامعة المدية، الجزائر، Djebara.mourad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-02-27

تاريخ الاستلام: 2022-01-04

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس الاستدامة المالية من خلال فعالية السياسة المالية في الجزائر ومدى تطبيق قواعد الانضباط المالي، بتحليل علاقة التناظر بين النفقات والإيرادات، ولمعرفة العلاقة بين الانضباط المالي والإيرادات الحكومية، وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المتباطئة (ARDL)، بالإضافة إلى اختبار السببية طويلة الأجل وفق طريقة جرانجر وذلك لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات والإيرادات.

وقد بينت النتائج عن وجود استدامة مالية ضعيفة في الجزائر، كما أنه لم تتمكن اختبارات السببية من التأكيد عن وجود سببية واضحة بين النفقات والإيرادات في الأجل الطويل نتيجة عدم مسايرة الإيرادات للزيادة المستمر في النفقات العامة، وقدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات لتفعيل دور السياسة المالية والاتجاه نحو تحقيق الاستدامة المالية .
الكلمات المفتاحية: إيرادات عامة، إنفاق حكومي، استدامة مالية، سياسة مالية.

تصنيف JEL: H63, H61, H10.

Abstract: The study aims to analyze and measure financial sustainability through the effectiveness of fiscal policy in Algeria and the extent of application of the rules of financial discipline, by analyzing the symmetry relationship between expenditures and revenues. To find out, and to estimate the relationship in the short and long term, we used an autoregressive lag-distributed lag (ARDL) model, in addition to the Granger's long-run causality test to determine the nature and direction of the relationship between expenditures and revenues.

The results showed a weak financial sustainability in Algeria, and causal tests were not able to confirm the existence of a clear causality between expenditures and revenues in the long term as a result of revenues not keeping pace with the continuous increase in public expenditures. The study presented a set of suggestions to activate the role of fiscal policy and the trend towards Achieving long-term financial sustainability.

Keywords: public revenues, government spending, fiscal sustainability, fiscal policy.

JEL classification : H10, H61, H63.

1. مقدمة:

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول النامية، فإنها تعتبر أكثر تعقيدا نظرا لمحدودية الموارد والضغط الإنفاقية المتزايدة لتغطية الخدمات العامة في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي يأخذ مأخذا عميقا، والذي انعكس على سياسة هذه الدول اقتطاعا وإنفاقا.

ويشير فيليب تايلور "إلى أن الإنفاق العام لا يعني مجرد تخفيض النفقات وإنما تبرير الإنفاق بما يحقق رفاهية المجتمع، أي إنتاجية الإنفاق العام"، ونعتقد أن المشكلة ليست في زيادة الإنفاق سنة بعد أخرى، وليست هذه السياسة التي تشكل مأزقا على المدى الطويل، وإنما تتطلب توافر وسائل وموارد بشرية ومادية جيدة من أجل تحقيق أهداف التوسع والزيادة في الإنفاق العام بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية، وتنفيذ خطط اقتصادية مختلفة دون أن يعيق ذلك قدرة الدولة على الإنفاق في ظل الإيرادات الحالية.

ويعد الحفاظ على الاستدامة المالية للدولة والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من أهم التحديات التي تواجه الدول الربعية على غرار الجزائر، وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية ومن أبرزها الارتفاع المفرط في نسب الدين العام للناجح المحلي الخام والذي يقابله الارتفاع في حجم التكاليف المالية على المدى الطويل نتيجة ندرة الموارد وانحلال تام بين الإيرادات والنفقات العامة الذي يؤدي بدوره لارتفاع نسب العجز المالي.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق بادرت الجزائر إلى تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي وتبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسع النفقات العمومية وتحقيق استدامة مالية، وهذا طبقا لما جاءت به نص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ودعت بعد ذلك بأحكام القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، حيث أكدت على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية بهدف تحقيق استدامة مالية.

وعلى هذا الأساس، جاءت هذه الدراسة لتبين فعالية السياسة المالية وقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية، وتكون الإشكالية التي نسعى للإجابة عليها كما يلي: ما مدى تطبيق القواعد المالية لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستدامة المالية؟
- كيف انعكست آثار صدمات أسعار النفط على الاستدامة المالية في الجزائر؟
- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين الإيرادات والنفقات في الجزائر؟
- ما مدى تأثير قواعد الانضباط المالي على تحقيق الاستدامة المالية؟

- هل يتسم الاقتصاد الجزائري بالاستدامة المالية؟

فرضية الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتحقق الاستدامة المالية في الجزائر كلما كان هناك انتعاش في أسعار النفط؛
- اتجاه العلاقة السببية في الجزائر من الإيرادات إلى النفقات بحكم أن الجزائر دولة نفطية وليس العكس؛
- تمارس قواعد الانضباط المالي دورا أساسيا في رسم السياسة المالية؛
- لا يتسم الاقتصاد الجزائري بالاستدامة المالية في ظل الأوضاع الحالية والمتمثلة في توالي الأزمات المالية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- تشخيص وتحليل الوضع الراهن لأداء المالية العامة في الجزائر للفترة الممتدة 2020/2000؛
- تحديد اتجاه السببية بين الإيرادات والنفقات لتحقيق الاستدامة المالية؛
- تحليل وتقييم الاستدامة المالية ومؤشرات المعبرة عنها؛
- اختبار الاستدامة المالية على المدى الطويل في الجزائر؛
- التوصل لاستنتاجات وتقديم مقترحات لصناع القرار، وفتح آفاق جديدة للبحث والتوسع في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيث اعتبار أن تحقيق الاستدامة المالية شرط ضروري لبناء اقتصاد قوي ومستقر، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتصحيح الأوضاع المالية والانتقال لوضع الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تحديد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية.

منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تتطلب استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يستعمله في الجانب النظري على صورتها الكمية والنوعية والرقمية لوصف المعلومات التي يمكن من استخدامها وتفسيرها بطريقة موضوعية، ثم تحليل المعطيات المتعلقة بالاستدامة المالية وعلاقتها بالموازنة العامة باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى الدراسة القياسية التي سنحاول من خلالها إيجاد العلاقة بين المتغيرات باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ويرجع اختيار هذه الطريقة للاختبار باعتبارها أكثر دقة واستخداما في الدراسات التطبيقية، وأختبار لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين سلسلتي البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات.

الدراسات السابقة:

في حدود الاطلاع، فإن أهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية الحديثة السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ما يلي :

- دراسة (محمد كريم قروف، سليم العمرابي: 2020) بعنوان قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018، بحث منشور بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، وقد ناقشت هذه الدراسة أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي وتم اختبار البيانات التاريخية لمؤشرات الاستدامة المالية، وتمت الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة (اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL)، وأفصحت النتائج عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مما يعني تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط والطويل بما يزيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك اعتمادا على القدرة الإنتاجية والتصديرية للنفط.

- دراسة (ثامر علي النويران، 2021) بعنوان تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، وهي دراسة منشورة بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، وقد أظهرت النتائج عن عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية حسب بعض المؤشرات، وإمكانية تحقيق الاستدامة المالية حسب باقي المؤشرات الأخرى المدروسة، كما أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية لتغطية العجز في الموازنة العامة وضبط الإنفاق العام، وتقليل اللجوء للاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الإنتاجية.

- دراسة (Liubov Lysiak, Svitlana Kachula, Oksana Hrabchuk, Milena Filipova and Anna Kushnir, 2020)، بعنوان: "Assessment of financial sustainability of the local budgets: case of Ukraine"، منشورة بمجلة Public and Municipal Finance، المجلد 09، العدد 01، والغرض من الدراسة هو تلخيص المبادئ النظرية والعملية لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية وتحديد الاتجاهات لتحسينها في أوكرانيا، وكشفت الدراسة عن عدم وجود نظام موحد لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، حيث تم تحديد نظام مؤشرات لتقدير الاستدامة المالية للميزانيات المحلية، كما تم تجميع المؤشرات وحسابها بناءً على دراسة التجربة العملية، تم تحديد التدابير التي من شأنها أن تسهم في نهج منظم لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، وخلصت الدراسة إلى أن التقييم المنهجي للاستدامة المالية للميزانيات المحلية هو شرط أساسي لاتخاذ قرارات إدارية مستنيرة بشأن التعديلات الضرورية على الميزانية وتحسين جودة تخطيط الميزانية وفعالية سياستها.

محاوير الدراسة:

سنتطرق في هذا البحث إلى النقاط التالية:

- الإطار النظري للدراسة،
- تحليل السياسة المالية بتطبيق قواعد الانضباط المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020،
- الدراسة القياسية لفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستدامة المالية،
- النتائج والخلاصة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 السياسة المالية والانضباط المالي:

- تعريف السياسة المالية:

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية على مختلف الأزمنة وحسب الأوضاع والأنظمة الاقتصادية، وهي في البلدان المتخلفة لا تخرج عن كونها ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي (عادل، 1992، صفحة 55)، حيث يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الآثار المرغوبة على المتغيرات الاقتصادية (عبد الرحيم، 2013، صفحة 3)، وأهم ما اشتملت عليه التعريفات نوجزه ونلخصه في ما يلي:

السياسة المالية هي التي تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والتأثير في الاقتصاد بهدف المحافظة على الاستقرار العام.

- مفهوم الانضباط المالي

إن قدرة وكفاءة أصحاب القرار المالي من خلال توظيف أدوات السياسة المالية مرهون بالانضباط المالي لأنه أساس التخطيط لوضع البرامج في تصميم السياسة المالية لبلوغ الأهداف ومقياساً لها. يعبر الانضباط المالي عن: "قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل" (عماد و محمد، 2018، صفحة 104)، وهو بذلك منظور متعدد السنوات بشأن وضع الميزانية ومقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة وليس وفقاً للحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة، الأمر الذي يستلزم المزيد من الاهتمام بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.

2.2 - الانضباط المالي والاستدامة المالية

تعد الاستدامة المالية من العناصر المهمة في الاستقرار المالي، وهي متعلقة أساساً بالعجز وتمويله ونسبته إلى الدخل القومي، إذ يمثل العجز المالي أمراً واقعاً، وتمثل الاستدامة المالية الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على خدمة ديونها دون الحاجة لإجراء تغييرات في السياسة المالية أو التأثير في أنشطة الحكومة المختلفة (ثامر، 2021، صفحة 186).

وتجدر الإشارة إلى تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع الاستدامة المالية بشكل واسع حيث أن هذه الأخيرة تناقش أنواع وعواقب التعديلات على السياسات المالية والنقدية لتجنب عدم المقدرة على الوفاء بالديون، وعلى نطاق أوسع فإن تحليلات الاستدامة المالية تشتمل على نقاشات حول السياسات المالية وليس فقط الجدوى من هذه السياسات، إلا أنه يمكن القول أنها تتفق على أن الشرط الأساسي لضمان

استدامة المالية العامة يتمثل في مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياسات تحددتها المالية العامة لتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد (مقداد و عادل، 2018، صفحة 563)، والمقصود بذلك كله استمرار الحكومة في سياسة الإنفاق والإيرادات على المدى الطويل دون اللجوء إلى الدين العام بالإفراط، باتباع قواعد الانضباط المالي وعدم تحميل الأجيال مستقبلا تبعات القرارات الحالية، حيث تبرز الحاجة إلى الانضباط المالي لكبح التحيز في السياسة المالية التي تترك تكاليف على الاقتصاد (عماد و محمد، 2018، صفحة 105).

وقد ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بقواعد الانضباط المالي وتحسين الأداء المالي لتحسين أداء التمويل المحلي، حيث اقترح (Liuta et al (2012) منهجية علم القياس لتقييم القدرة المالية للموازنات المحلية عن طريق حساب مؤشر متكامل يتكون من ثلاثة مكونات: القدرة المالية، الاستقلال المالي والكفاية المالية مما يسمح بتحديد مشاكل الميزانيات المحلية، وأسبابها وكذلك تحديد طرق إثبات كفاءة العلاقات المالية (Nadiya, Katarina, Olga, & Nataliya, 2020, p. 36)، بالإضافة إلى أساليب التحليل المالي الحديثة وما تستند إليه من ضرورة تقييم الأرصدة والأصول والالتزامات الحكومية وتحليل الموازنة العامة (محمد كريم و سليم، 2020، صفحة 113).

3.2. القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي

تنقسم القواعد المالية إلى:

- قاعدة عجز الموازنة (**deficit – budget rule**): تستهدف خفض عجز الموازنة العامة إلى مستوى معين، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته، حيث أن اتفاقية "ماستريخت" للاتحاد الأوروبي وضعت الحد الأقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحيث لا يتجاوز نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل هذا الهدف الأساس في تنظيم عجز الموازنة العامة لضمان تحقيق الاستدامة المالية (**Fiscal Sustainability**)، والدافع وراء ذلك أن زيادة العجز يلغي تأثير الإنفاق العام أو التخفيض الضريبي على الطلب الكلي، لاسيما أنه يتطلب أموالا وفيرة لتغطيته، ومن ثم مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار، ومن جانب آخر فإن تخفيض العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة نمو متوسط الفرد من الناتج؛

- قاعدة الدين (**Debt rule**): تهدف إلى تحديد حد آمن لإجمالي الدين العام لما يمكن أن يتحمله المجتمع دون حدوث آثار سلبية على الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين العام /الناتج المحلي ينبغي أن لا يتجاوز 60 %، إلا إن هذه النسبة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، لاسيما أن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات، ومن ثم فحجم الدين يتحدد بعاملين هما: حجم الدخل القومي عند مستوى قريب من التشغيل الكامل للموارد، وطبيعة النظام الضريبي وأثره على الكفاءة الحدية لأرس المال والميل للاستهلاك؛

- الإنفاق (**Expenditure rule**): وهي قاعدة تضع حدا للإنفاق الكلي أو الإنفاق الجاري من حيث القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مع مدة زمنية تتراوح غالبا

ما بين 3-5 سنوات والتي يمكن توظيفها على النحو الملائم كأداة تشغيلية مطلوبة للتأثير على تضيق فجوة اتساع الدين، لاسيما عندما تكون متزامنة مع قاعدة الدين أو قاعدة توازن الموازنة، فإنها توفر أداة تنفيذية لتحقيق الانضباط المالي الذي يتسق مع القدرة على تحمل الديون؛

- قاعدة الإيرادات) **Revenue rule** (: تحدد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة بغية الحد من الأعباء الضريبية المفرطة، وتحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن طابعها الدوري يتبع الدورة الاقتصادية راجا وانكماشاً قد يكون من الصعب فرض قيود لتميتها.(عماد و محمد، 2018، صفحة 108)

3. تحليل السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020

يؤكد الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل تتحقق معه أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام وخاصة في جانبه الاستثماري(يلي و حكيمة، 2018، صفحة 32).

وبالنظر للسياسة المالية في الجزائر فإن تبني الحكومة لخيار السياسة المالية التوسعية خلال السنوات الأخيرة لا يخضع لنظريات ودراسات اقتصادية بقدر ما يتماشى وأسعار البترول في جانب الإيرادات، ولا الأخذ بعين الاعتبار ضوابط الإنفاق العام الأمر الذي دفع إلى خيارات السياسة المالية التوسعية والعكس صحيح، وهذا ما أدى لارتباط إدارة السياسة المالية بالصدمات الخارجية.

كانت سنة 2000 نقطة تغير في مسار الاقتصاد الوطني بعد الانتعاش الذي عرفه سعر البترول واستمر لسنوات، فكانت عوائده مساهمة بصورة أساسية في تمويل مخططات التنمية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وهذا لتتمكن من :

- تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي؛
 - تحسين مركز المالية العامة؛
 - ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة مستقبلا. (عبد الوهاب و عبد الجليل، 2019، صفحة 109).
- إن اعتماد الجزائر على مصدر وحيد للمداخيل والمتمثل في الجباية البترولية أعادها من جديد لمواجهة الانعكاسات السلبية لانهايار أسعار البترول مجددا منذ 2015، فألغيت السياسة التوسعية المتبناة منذ 2001 بسياسة انكماشية نقشفية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة البترولية.

1.3. هيكلية الميزانية العامة:

تتطلب دراسة وضعية الميزانية العامة في الجزائر وتحليلها بتغطية ثلاث نقاط أساسية خلال سلسلة زمنية للوقوف على منحى تحركاتها، وتتمثل النقاط الأساسية في إجمالي الإيرادات العامة، إجمالي النفقات العامة ورصيد الميزانية.

- تحليل الإيرادات العامة

يتصف الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الريعي لارتباطه بالإيرادات الجبائية البترولية، فهو رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يبين الجدول الموالي هيكل الإيرادات العامة للفترة 2020-2000:

الجدول رقم 01: هيكل الإيرادات العامة للفترة 2020-2000 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نتج م إ بالأسعار الجارية	% الإيرادات / نتج م إ	المؤشرات / السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نتج م إ بالأسعار الجارية	% الإيرادات / نتج م إ
2000	1578,1	4123.5	27,28	2011	5790,1	14588.5	23,92
2001	1505,5	4227.1	32,88	2012	6411,3	16208.7	23,47
2002	1603,2	4522.7	34,86	2013	5957,5	16650.1	23,40
2003	1966,6	5252.3	29,04	2014	5738,4	17442.5	22,78
2004	2229,7	6149.1	26,12	2015	5103,1	16591.8	27,44
2005	3082,6	7562	22,66	2016	4747,5	17081.8	29,34
2006	3639,8	8501.6	21,67	2017	6182,8	18575,8	32,70
2007	3688,5	9352.9	20,84	2018	6389,5	20259,1	31,17
2008	5190,5	11043.7	26,28	2019	6567,7	20288,4	32,46
2009	3676	9968	32,86	2020	6289,7	21424,6	29,36
2010	4392,9	11991.5	25,64	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

- وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020

يبين الجدول رقم (01) هيكل الإيرادات العامة للفترة 2020-2000، ويتضح من الجدول أن موارد النفط تؤدي دورا هاما في تمويل الميزانية العامة، وقد كانت مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة بين 2000-2013 بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات، أما انخفاض الإيرادات سنتي 2009-2010 كان بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عاودت الارتفاع حتى 2013، إلا أنه ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية عرفت الإيرادات منحنى تنازليا وعجز هذه الأخيرة على مسايرة التزايد المستمر في النفقات كما سيأتي بيانه لاحقا، وما يلاحظ كذلك تسجيل ارتفاع لإيرادات الجباية العادية في السنوات الأخيرة.

- تحليل النفقات العامة:

سنحاول الوقوف على تطورات النفقات العامة في الجزائر انطلاقا من أهم مؤشرات قياسها، كما يبين ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : تطور مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2020/2000 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات السنوات	مجموع نفقات الميزانية	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نفقات رأس المال	تطور الناتج المحلي الخام	نسبة نفقات رأس المال إلى إجمالي النفقات %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي %
2000	1178,2	856,3	72,68	321,9	4123,5	7,81	28,57
2001	1321	963,6	72,94	357,4	4227,1	8,45	31,25
2002	1550,6	1097,7	70,79	452,9	4522,7	10,01	34,28
2003	1690,1	1136,4	67,24	553,7	5252,3	10,54	32,18
2004	1891,8	1251,1	66,13	640,7	6149,1	10,42	30,77
2005	2052	1245,1	60,68	806,9	7562	10,67	27,14
2006	2453	1437,9	58,62	1015,1	8501,6	11,94	28,85
2007	3108,5	1673,9	53,85	1434,6	9352,9	15,34	33,24
2008	4191	2217,7	52,92	1973,3	11043,7	17,87	37,95
2009	4264,3	2318	54,36	1946,3	9968	19,52	42,78
2010	4466,9	2659	59,53	1807,9	11991,5	15,08	37,25
2011	5853,6	3879,2	66,27	1974,4	14588,5	13,60	40,31
2012	7058,1	4782,6	67,76	2275,5	16208,5	14,36	44,55
2013	6024,1	4136,3	68,66	1887,8	16650,1	11,34	36,19
2014	6995,8	4494,4	64,24	2501,4	17242,5	14,52	40,61
2015	7656,3	4617	60,30	3039,3	16591,8	18,20	45,84
2016	7297,5	4585,6	62,84	2711,9	17081,8	15,58	41,92
2017	7282,6	4677,2	64,22	2605,4	18575,8	13,78	38,52
2018	7726,3	4648,3	60,16	3078	20259,1	15,19	38,14
2019	7725,5	4879,1	63,16	2846,4	20288,4	14,03	38,08
2020	7823,1	4893,4	62,55	2929,7	21424,6	13,67	36,51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

- وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019-2020

يبين الجدول رقم (02) تطور مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000/2020 ويتضح أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا بحوالي 8 مرات من سنة 2000 إلى 2019 مع تسجيل تذبذبات في نسب نموها، ويعود هذا التنامي في النفقات العامة في المجلد إلى ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى تمويل جذري في السياسة المالية العامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة وأن الجزائر اتبعت سياسة توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات، وبذلك ارتفع حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ولعل أهم ما يميز سياسة الإنفاق العام في

الفترة 2020/2000 الزيادات المعتبرة في نفقات التجهيز ومرددها لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي في مختلف المراحل، إلا أنه في سنة 2017 انخفضت مخصصات نفقات التجهيز بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بعد تراجع الإيرادات النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، إذ على إثر هذا الانخفاض إرتأت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017 تحديد لأول مرة آلية التسقيف بحيث تسري على المدى المتوسط لـ 2019/2018/2017 ، وهو ما قد اتجهت إليه الحكومة فعلا من خلال إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، وهذه ما وضع الحكومة أمام حتمية عقلنة الإنفاق، ولكن الملاحظ هو الاتجاه لسياسة التخفيض للحيلولة دون مضاعفة عجز الموازنة، وبالرغم من المساعي لتسقيف النفقات العامة إلا أن ذلك لم يتم تطبيقه فعليا بسبب الانفراج الطفيف في أسعار البترول، وهذا ما يعكس الاستمرارية في زيادة الإنفاق في ميزانية التسيير لسنة 2019 و2020.

- عجز/فائض الموازنة:

أدى التوسع الكبير والمتزايد للنفقات إلى اتساع الفجوة في ميزانية الدولة، الأمر الذي أدى إلى عدم توازنها رغم السياسة الإنمائية الحذرة للدولة، والجدول الموالي يبين الرصيد الموازني في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 03: جدول الرصيد الموازني للفترة 2000-2020(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات السنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام %	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %	المؤشرات السنوات	رصيد الميزانية	تطور الناتج المحلي الخام %	نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي %
2000	399,9	4123,5	9,70	2011	-63,5	14588,5	-0,44
2001	184,5	4227,1	4,36	2012	-646,8	16208,5	-4,08
2002	52,6	4522,7	1,16	2013	-66,6	16650,1	-0,40
2003	276,5	5252,3	5,26	2014	-1257,4	17242,5	-7,30
2004	337,9	6149,1	5,50	2015	-2553,2	16591,8	-15,29
2005	1030,6	7562	13,63	2016	-2550	17081,8	-14,65
2006	1186,8	8501,6	13,96	2017	-1099,8	18575,8	-5,82
2007	580	9352,9	6,20	2018	-1336,8	20259,1	-6,60
2008	999,5	11043,7	9,05	2019	-1157,8	20288,4	-5,71
2009	-588,3	9968	-5,90	2020	-1533,4	21424,6	-7,16
2010	-74	11991,5	-0,62	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم: 01 و 02

الملاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في عجز الموازنة على العموم، مع انخفاضها في بعض السنوات بالرغم من تسجيل فائض في السنوات الأولى لكن نتيجة للصدمة الخارجية سنة 2009 أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية التي لم تساير وتيرة النفقات المتزايدة، وأما التراجع النسبي لنسب

العجز بداية من سنة 2017 فكان نتيجة اتخاذ الدولة إجراءات الترشيد في الإنفاق العام، ويرجع سبب تنامي نسب العجز في الموازنة إلى :

- تزايد حجم النفقات العمومية نتيجة البرامج التنموية؛
- التطورات التي عرفتها الجباية البترولية باعتبارها المساهمة الأكبر في إيرادات الميزانية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق حيث لم تساير الإيرادات هذه الزيادة.

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط مترامنا مع الارتفاع فيحجم الإنفاق العمومي جعل الخطر مضاعفا على التوازنات المالية للدولة، مما يوجب ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى.

- تطور الدين العام

إن أزمة المديونية هي الحالة العكسية للاستدامة المالية، وقد كانت هذه الحالة نتيجة لقرارات مالية أدت بالجزائر إلى أزمة أصرت على أجيال متعاقبة، حيث أصبحت خدمة الدين تستحوذ على نسبة كبيرة من حصيللة الصادرات (فتحي، 2018، صفحة 132)، والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج الخام خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 04: تطور الدين العام في الجزائر للفترة 2000-2020 (الوحدة: مليار دج)

المؤشرات الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	المؤشرات الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	المؤشرات الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	المؤشرات الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	المؤشرات الدين العام الداخلي
نسبة الدين إلى الناتج المحلي %										
10,57	1535,3	320,5	1214,8	2011	71,00	2927,7	1904,8	1022,9	2000	
10,09	1599,0	286,9	1312,1	2012	65,18	2755,3	1753,8	1001,5	2001	
8,69	1446,5	269,9	1176,6	2013	61,55	2783,5	1801,0	982,5	2002	
8,92	1536,1	298,1	1238,0	2014	52,90	2778,3	1810,5	967,8	2003	
16,44	2745,4	301,4	2444,0	2015	41,81	2571,1	1571,1	1000,0	2004	
25,32	4407,8	416,0	3991,8	2016	30,43	2300,9	1262,0	1038,9	2005	
32,98	6234,5	443,7	5790,8	2017	26,51	2254,1	406,8	1847,3	2006	
39,72	8046,7	466,4	7580,3	2018	15,87	1484,4	381,5	1102,9	2007	
42,99	8722,7	137,7	8585,0	2019	9,92	1095,6	361,6	734,0	2008	
-	-	-	-	2020	12,42	1237,7	421,4	816,3	2009	
-	-	-	-	-	12,65	1516,7	409,3	1107,4	2010	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات

يبين الجدول رقم (04) أن الجزائر نجحت في تخفيض مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بداية من 1999، حيث اتخذت هذه المستويات في التنازل إلى غاية 2013-2014، وشهدت

أقل نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الخام 8.69-8.92 على التوالي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية، ومرد ذلك إلى الارتفاع القياسي لأسعار النفط وخاصة السداد المبكر للديون الخارجية، وكانت لهذه السياسة الأثر الكبير على تطور حجم الاحتياطات النقدية والتي بلغت أقصاها سنة 2014 أين انتقلت الجزائر من اقتصاديات مديونية تعاني من نقص الموارد إلى اقتصاد يعاني من فائض الموارد، غير أن عودة ارتفاع نسب الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة كان نتيجة للانكماش الحاد في العائدات النفطية مع نهاية سنة 2015، كما يعود سبب ارتفاع الدين الداخلي إلى تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك وإصدار السندات البنوك وإصدار السندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة. (مختار و رابح، 2018، صفحة 410).

- تطبيق القواعد المالية

تعد القواعد المالية من المؤشرات المهمة ومن ثم فإن وضع قواعد مالية صريحة وواقعية وإمكانية تطبيقها من شأنها المساهمة في تعزيز مناعة الاقتصاد الوطني ودرء الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها (عماد و محمد، 2018، صفحة 118)، ومن خلال بيانات الجدول أدناه الذي يوضح النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية للفترة 2010-2020 سنحاول معرفة مدى تطبيق القواعد المالية:

الجدول رقم 05: قواعد الانضباط المالي للفترة 2000-2020

المؤشرات السنوات	الدين العام/ نتاج م إ	عجز-فائض/ نتاج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية	المؤشرات السنوات	الدين العام/ نتاج م إ	عجز-فائض/ نتاج م إ	الإيرادات/ النفقات	عجز الميزانية/ نفقات إستثمارية
2000	71,00	9,70	133,94	124,23	2011	10,57	-0,44	98,92	-3,22
2001	65,18	4,36	113,97	51,62	2012	10,09	-4,08	90,84	-28,42
2002	61,55	1,16	103,39	11,61	2013	8,69	-0,40	98,89	-3,53
2003	52,90	5,26	116,36	49,94	2014	8,92	-7,30	82,03	-50,27
2004	41,81	5,50	117,86	52,74	2015	16,44	-15,29	66,65	-84,01
2005	30,43	13,63	150,22	127,72	2016	25,32	-14,65	65,06	-94,03
2006	26,51	13,96	148,38	116,91	2017	32,98	-5,82	84,90	-42,21
2007	15,87	6,20	118,66	40,43	2018	39,72	-6,60	82,70	-43,43
2008	9,92	9,05	123,85	50,65	2019	42,99	-5,71	85,01	-40,68
2009	12,42	-5,90	86,20	-30,23	2020	-	-7,16	80,40	-52,34
2010	12,65	-0,62	98,34	-4,09					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول رقم 01-02-03-04

من خلال بيانات الجدول رقم 05 يتضح ما يلي:

- قاعدة الدين/الناتج المحلي الإجمالي: شهدت المؤشرات خلال الفترة 2000-2008 انخفاضا محسوسا لتصل النسبة إلى مستوى مقبول بعدما كانت مرتفعة في سنة 2000، وإذا ما قورنت هذه النسب

بالمعدل المحدد من طرف صندوق النقد الدولي بـ 60%، نجد أن الجزائر قد حققت استدامة مالية خلال هذه الفترة لفضل المدخرات المودعة في صندوق ضبط الإيرادات، وبفضل ارتفاع أسعار النفط بقيت المعدلات حسب هذه القاعدة مستقرة وتعتبر عن استدامة مالية للدين العام وهذا ما أدى إلى انخفاض الدين الخارجي بينما عرف معدلات الدين الداخلي ارتفاعا ملحوظا، الأمر الذي أدى بنسب الدين/الناتج المحلي بالارتفاع نسبيا إلى غاية 2020 حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2019، وهنا نشير إلى السياسة التوسعية المنتهجة والمدعومة بالتمويل غير التقليدي سنة 2017 التي تعد خطرا على الاستدامة المالية مما يوجب على الجزائر التسريع من وتيرة الإصلاحات المنتهجة منذ 2016 عندما صودق على النموذج الاقتصادي الجديد لتعزيز مسار تحقيق الاستدامة المالية .

- **قاعدة عجز/الناتج المحلي الإجمالي:** الملاحظ أن المعدلات قد تجاوزت النسبة 3% المسموح بها في بعض السنوات، وهذا ما يجعل الخطر مضاعفا على التوازنات المالية للدولة واستقرارها، وحسب صندوق النقد الدولي فلا بد من ضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية وتفعيل التنوع الاقتصادي بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الاقتصادية الدورية وحماية الميزانية من التقلبات في أسعار النفط لتحقيق الاستدامة المالية.

- **قاعدة الإيرادات/النفقات:** إن الانخفاضات الحادة التي عرفت أسعار النفط منذ 2014 كشفت عن مدى ضعف المالية العامة وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي 2015 و2016 تزامنا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015 و2018، ولهذا السبب فقد سعت الجزائر لأخذ تدابير مستعجلة لاستعادة توازن الحسابات العامة، وإصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط، وذلك من خلال مشروع عصرنه نظام الميزانية، وتجديد مناهجها، وترشيد الإنفاق العمومي.

- **القاعدة الذهبية (عجز الميزانية/النفقات الاستثمارية):** نتيجة البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من قبل الدولة التيكان الهدف منها إخراج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق زيادة النفقات الموجهة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان، إلا أن مبالغ النفقات الاستثمارية في الميزانية العامة تبقى مستقرة نوعا ما في العشر سنوات الأخيرة ماعدا سنوات 2010، 2011، 2013 فإن النسب تدل على زيادة نفقات التسيير على حساب النفقات التجهيز، كما هو الحال في سنتي 2015 و2016 مع ارتفاع طفيف في نفقات الاستثمار، وعموما وباعتبار اقتصاد الجزائر يعتمد على المحروقات حيث تتميز المداخيل البترولية بسرعة الاستجابة والتأثر لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وأوبنضوبه، فإن النجاعة والعوائد الاقتصادية للمشاريع أي أثرها على النمو الاقتصادي أصبح واجبا وضروريا.

2.3 الدراسة القياسية لاختبار وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر:

هناك العديد من المؤشرات التي تساعد على تقييم الاستدامة المالية قد تطرقت إليها العديد من الدراسات، ومن بين أهم هذه المؤشرات المعتمدة في الدراسة مؤشر تناظر الإيرادات العامة والنفقات العامة باعتبارهما أداتين من أدوات السياسة المالية، حيث أصبحت دراسة هذا المؤشر وتأثيره على الدين العام وقدرة الدولة على التحكم في العجز الموازني من خلال المحافظة على حالة التناظر من أهم المؤشرات المبدئية التي تنذر الدولة بقدرتها على تحقيق الاستدامة المالية.

- الأسلوب القياسي المستخدم:

تعتمد الدراسة القياسية في بحثنا على منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وهذا ما يناسب فترة السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة، بحيث يشترط أن تكون المتغيرات غير مستقرة في الفرق الثاني وذلك حتى تتنفي إمكانية الحصول على انحدار زائف وقرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار يقيس عدم وجود علاقة تكامل بالفرض العدم، ووجود علاقة التكامل المشترك بالفرض البديل ويفصل من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة الجدولية (نسبية و محمد، 2019، صفحة 3)، ولكي نحدد السببية والتكامل في العلاقة نحدد طول فترة الإبطاء المثلى ونعتمد في ذلك على المعايير الإحصائية (FPE, HQ, AIS, SC) بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Unit Root بالاعتماد على اختبار Phillips-Perron، ثم تحديد العلاقة طويلة/قصيرة الأجل وطبيعتها، ثم آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism في النموذج الساكن وذلك لإزالة الانحرافات في الأجل القصير من المسار التوازني للسلاسل إلى الأجل الطويل.

- صيغة النموذج القياسي وفروض النظرية الاقتصادية:

كما سبق وذكرنا نستخدم اختبار التكامل المتناظر لسلسلي الإيرادات والنفقات الحكومية محل الدراسة لاختبار الاستدامة المالية في الجزائر وذلك لتحديد فعالية السياسة المالية، وقد اختبر and WalshTrehan وجود جذر الوحدة بين السلاسل الزمنية الخاصة بإيرادات و نفقات الموازنة العامة حيث أنه إذا كانت السلاسل متكاملة من الدرجة الصفر فهذا يعني بالضرورة تكامل الفائض الأساسي من الدرجة الصفر وبالتالي تتحقق الاستدامة المالية، ثم تطور العمل لاحقا وأصبحت الاستدامة تتحقق عن طريق نظام التكامل المتناظر لسلسلي الإيرادات والنفقات على حد سواء المعادلة التالية (عصماني و أوكيل، 2020، صفحة 324): GR_t

$$= a + b GE_t + \epsilon$$

حيث أن:

GE_t : الإنفاق العام، GR_t : الإيرادات العامة، b : معلمة المتغير المستقل في النموذج، a : الحد الثابت للمعادلة، ϵ : حد الخطأ العشوائي.

وتعد قيمة $0 \leq b \leq 1$ شرطا أساسيا للاستدامة المالية، إلا أن Martin (2000) و Quintos (1995) قاما بتطوير أساليب اختبار الاستدامة المالية باعتمادهما على التكامل المتناظر لسلسلي الإيرادات والنفقات حيث قاما بتمييز الحالتين التاليتين:

$1=b$: استدامة مالية قوية،

b محصورة بين الصفر والواحد: استدامة مالية ضعيفة،

أما في حالة $0=b$ فهذا يعني عدم إمكانية الاستدامة المالية.

وتذكيرا بموضوع الدراسة المتمثل في فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية، تم جمع البيانات المستعملة في هذا النموذج من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، وتشمل الفترة 2000-2020 وعليه:

يبين الجدول رقم (01 أنظر الملحق) الخصائص الإحصائية للمتغيرات بحيث أن جميع المتغيرات تتبع توزيعا طبيعيا وفق اختبار جاك-بيرا (Jarque-Bera) الذي يبين أن القيمة الاحتمالية له أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة أن بيانات النموذج موزعة طبيعيا عند مستوى دلالة 5%.
- تطور متغيرات النموذج:

من خلال مخرجات برنامج (eviews11) تم الحصول على الشكل رقم (01 أنظر الملحق)، الذي يوضح وجود التذبذب في السلسلتين مما يدل على عدم استقرارهما، وعدم وجود اتجاه عام وواضح للمتغيرات، بالإضافة إلى أنهما غير متمركزتين حول الصفر، ولذلك وجب القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

- اختبار الإستقرارية:

إن غياب دراسة استقرارية عند دراسة العلاقة بين المتغيرات للسلاسل الزمنية يسبب عدة مشاكل، وتعد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root test) كفيلة بإجراء هذه الاختبارات للتأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، وذلك بتطبيق طريقة Phillips-Perron، وكانت نتائج الاختبار كما يوضحها الجدول (رقم 02 أنظر الملحق)، حيث بينت نتائج الاختبار أن السلسلتين مستقرتين بعد أخذ الفروق الأولى عند درجة التكامل (1)، حيث تمكننا هذه النتائج من إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

- تحليل التكامل المشترك:

لتقييم الاستدامة المالية يتوجب علينا معرفة إمكانية وجود العلاقة التكاملية بين النفقات والإيرادات العامة في الأجل الطويل ثم تحديد قوة هذه العلاقة وطبيعتها، وقبل ذلك وجب تحديد فترات الإبطاء المثلى.

- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يتم اختبار فترات الإبطاء بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها (نسيمة و محمد، 2019):

- (ADJ.R-sq): معيار معامل التحديد المصحح،

- Schwarz SC (Schwarz Information Criterion) ،

- AIC(Akaike Information Criterion).

وقد وضحت النتائج في الشكل رقم (02 أنظر الملحق) أن النموذج ((ARDL(4-4) الذي أخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لباقي قيم المعايير هو النموذج الأنسب من بين 20 نموذجا تم تقييمه، وسيتم اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج.

- الحدود (وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل):

لتحديد وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنية وبالاعتماد على نتائج فترات الإبطاء المثلى، نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test الذي يعتمد على إحصائية فيشر، حيث يتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ (Pesaran) بافتراض أنه:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات ،

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات،

وقد أشارت النتائج أن قيمة فيشر المحسوبة 10.87 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار I_1 Bound عند جميع المستويات، أي نرفض فرضية العدم H_0 ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات مما يدل على وجود استدامة مالية خلال فترة الدراسة، وهذه النتائج تدعم نتائج التحليل حسب قواعد الانضباط المالي.

-تحديد طبيعة التكامل المشترك والعلاقة طويلة الأجل:

بعد تحديد العلاقة بين الإيرادات والنفقات والتي كانت حسب النتائج السابقة طويلة الأجل، وعليه يجب تحديد طبيعة هذه العلاقة من حيث أنها منطقية أو غير منطقية، وحسب الجدول رقم(03 أنظر الملحق) نلاحظ أن العلاقة بين الإيرادات والنفقات منطقية باعتبار أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة 5.29 أكبر من كل الحدود (I_1) عند جميع المستويات، وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم القائلة بأن العلاقة غير منطقية.

-اختبار معلمات النموذج: يكون النموذج معبرا عن صحة العلاقة بعد إجراء اختبارات قياسية للتأكد من خلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي من خلال مايلي:

-تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ: من خلال مخرجات (eviews11)، والخاص بتقدير ECM، تبين أن معامل حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq يظهر بإشارة سالبة ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن النموذج به معدل تصحيح الخطأ قادر على تحويل النتائج من الأجل القصير لتتماشى مع نتائج الأجل الطويل بسرعة 3.3 في الفترة الواحدة .

وبناء على ما سبق، فإن صيغة الدالة للعلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل تصبح من الشكل

$$\text{النالي: } GR = 0.64 GE + 782$$

وبما أن قيمة b محصورة بين الصفر والواحد وهي بعيدة نوعا ما فهذا يشير إلى وجود استدامة مالية متوسطة حسب منظور Quintos، أما فيما يخص السببية فقد أشارت النتائج إلى عدم التأكد من وجود علاقة سببية واضحة بين الإيرادات والنفقات (اختبار جرانجر) عند فترات الإبطاء المثلى.

- اختبار جودة النموذج:

تبين الاختبارات القياسية الموائية ملائمة النموذج المستخدم والتأكد من خلوه من المشاكل والتمثلة في اختبار البواقي، وحسب النتائج الخاصة بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM) فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%. كما أوضح أيضا اختبار Homoskedasticity test خلوه النموذج من مشكل عدم ثبات التباين، وفيما يخص فحص سلسلة بواقي التقدير التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والمقدرة فإن الشكل رقم 03 (أنظر الملحق) يوضح هذه العلاقة حيث أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية، ولاختبار استقرار النموذج نستخدم طريقة CUSUM test، وفق اختبار Recursive Estimation لاحظنا استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

وباختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح أنه وفق اختبار جاك بيرا - Jarque Bera - الذي يبين أن قيمة الاحتمالية له بقيمة 0.77 أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

4. تحليل النتائج:

- نتائج التحليل القياسي:

تبين من التحليل القياسي أن المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، مما يتيح لنا استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشتركة معنوية في الأجل الطويل بين الإيرادات والنفقات، وتقيد هذه العلاقة بوجود استدامة مالية ضعيفة وهذا بالنظر لقياس قوة الاستدامة حسب منظور Quintos حيث أن قيمة b التي كانت محصورة بين 0 و 1 فقد أشارت إلى وجود استدامة مالية ضعيفة، أما فيما يخص اختبار السببية بين المتغيرات فلم تتمكن الاختبارات بالتأكد على وجود علاقة سببية واضحة بين المتغيرين رغم العلاقة التكاملية المشتركة طويلة الأجل بينهما، بالإضافة إلى أنه تم التأكد من خلوه النموذج من مشاكل القياس الاقتصادي من خلال اختبار جودته، وملائمة النموذج المستخدم والتأكد من خلوه من مختلف المشاكل القياسية.

- نتائج اختبار فروض الدراسة:

الفرضية الأولى: أوضح التحليل من خلال الشكل رقم (1) عن وجود علاقة تناظرية شبه مستمرة خلال الفترة 2000-2014 نتيجة لانتعاش أسعار النفط، إلا أنه وتزامنا مع الأزمة النفطية فإن العلاقة التناظرية بين النفقات والإيرادات لم تعد موجودة، حيث أن الإيرادات لم تسير الزيادة في النفقات الحكومية، وهذا ما أكدته الاختبارات القياسية بوجود استدامة مالية ضعيفة في الأجل الطويل، حيث أشارت قيمة فيشر المحسوبة 10.87 والتي كانت أكبر من القيم الحرجة العظمى عند كل المستويات في اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل، وهي منطقية حسب قيمة t المحسوبة التي كانت أكبر من كل الحدود عند جميع المستويات، إلا أنه وفق القيد الزمني للموازنة وحسب منظور Quintos فإن قيمة

b التي كانت محصورة بين 0 و 1 فقد أشارت إلى وجود استدامة مالية ضعيفة، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى بتركيز الدولة على إيرادات الجباية البترولية.

الفرضية الثانية: إن نتائج تحليل الوضعية المالية قد بُنيت على سلاسل زمنية تاريخية غير دقيقة، وذلك لتعدد مصادرها وعدم تطابقها مع بعضها البعض، وبالتالي فهي نتائج غير جازمة، وعليه فإن السببية بين النفقات والإيرادات مردها إلى التقلبات المستمرة في أسعار النفط حيث لا نستطيع الجزم بصحة الفرضية الثانية، وهذا ما لم تؤكد الاختبارات القياسية.

الفرضية الثالثة: أثبتت نتائج الاختبارات القياسية عن وجود استدامة مالية ضعيفة في المدى الطويل كما اشرنا سابقا وهذا راجع لوقوع الميزانية العامة بين رهانات متعلقة بالجباية النفطية وارتباط هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط، إذ أن زيادة الجباية البترولية كان لها الأثر الإيجابي في المدى القصير بانتعاش أسعار النفط، ولكن سرعان ما تحولت إلى أثر سلبي في المدى الطويل، حيث تعد مؤشرات القواعد المالية ايجابية في بعض سنوات مدة الدراسة إلا أن عدم الانضباط بالقواعد ساهم في عدم نجاعة السياسة المالية المنتهجة.

- النتائج الاقتصادية:

بناء على الجانب النظري والتحليلي والدراسة القياسية فقد خلصت الدراسة إلى أن الوضع المالي في الجزائر ومن خلال السياسة المالية المنتهجة يتصف باستدامة مالية ضعيفة، وهذا لكون أن الإيرادات النفطية هي التي تهيمن على الميزانية العامة في ظل التنامي المستمر للنفقات وعدم تغطيتها بسبب ضعف الجباية المحلية من جهة وتقلبات أسعار النفط من جهة ثانية، وهذا ما يجعل العجز الموازي مستمرا والذي من شأنه أن يدفع بالحكومة إلى الاستدانة الداخلية وربما الخارجية، وبالرغم من استقرار الوضع المالي على المدى القصير والمتوسط إلا أنه في المدى البعيد وفي ظل السياسة المالية المتبعة يبقى مرهونا بمدى التوجهات المالية وفعالية السياسة المالية، وقد أكدت النتائج القياسية على وجود استدامة مالية ضعيفة وهذا باعتبار ارتباط الإيرادات بالجباية البترولية وارتباط هذه الأخيرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافة لعدم مسايرة الإيرادات للنفقات المتزايدة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ورغم نجاح الجزائر في تخفيض مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتحكم في معدلاته، إلا أنه بسبب الانكماش الحاد في العائدات النفطية لم يستمر هذا الوضع ويعود الأمر إلى الاقتراض المحلي، ويعود سبب ارتفاع الدين الداخلي إلى تطهير المؤسسات العمومية، وعليه فالشرط الأساسي لتحقيق الاستدامة المالية هو قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ سياستها المالية وتمويل برامج الإنفاق المختلفة دون التعثر المالي، ولذلك تقتضي عدم تراكم عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة لإعادة الهيكلة، وللجوء إلى الاستدانة من أجل تغطية الأعباء.

5. خاتمة

تواجه الجزائر على غرار باقي البلدان الريعية تحديات اقتصادية نتيجة انكشاف الميزانية والاقتصاد على أسعار النفط الخام المرتبط بصوابط الأسواق العالمية، وفي ظل توالي الصدمات النفطية والتي كان لها الأثر السلبي على توجهات السياسة المالية والموازنة العامة حيث أصبح موضوع الاستدامة المالية من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة، وتحقيقها مرتبط بالقدرة على الوفاء بالالتزامات وسداد الديون، والمرتبط أساساً بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية، لذا فإنه يستدعي من الحكومة الجزائرية تامين التدابير والجهود المعلن عنها خاصة فيما يتعلق بالإطار الميزانياتي متوسط الأجل 2021-2023 مع إعادة تشكيل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توازنات حسابات الدولة على المدى المتوسط.

وفي سياق الإصلاحات الهيكلية فلا بد من:

- التحكم في النفقات العمومية وترشيدها، لا سيما من خلال تكييف برامج التجهيز المستقبلية مع الإنجازات المحققة وذلك بعقلانية اقتصادية أكبر مع مراعاة القدرات المالية،
- إصدار قانون للدين العام وحسن إدارته لتفادي الوقوع في أزمة مديونية، وتقليل اللجوء للاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الانتاجية،
- يتطلب تحقيق استدامة مالية تنوع مصادر الإيرادات، وفك الارتباط بمورد مرهون بالتقلبات الخارجية.

6. قائمة المراجع:

- Nadiya, D., Katarina, V., Olga, D., & Nataliya, P. (2020). Assessment of the level of local budget financial decentralization: Case of Ukraine. *Public and Municipal Finance*, 9 (1), pp. 34-47.
- أحمد النعيمي مقداد، و صبحي عبد القادر باشا عادل. (2018). أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة. *الذنانير* (13)، الصفحات 559-577.
- أحمد حشيش عادل. (1992). *أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- جلولي نسيم، و مقران محمد. (2019). منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي. *الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية* (الصفحات 1-33). عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- حلبي ليلي، و حلبي حكيم. (ديسمبر، 2018). تقييم السياسة المالية والنقدية قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة 2001-2017. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية* (4)، الصفحات 28-42.
- خن فتحي. (2018). استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية- دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية، النرويج. كلية العلوم للاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- دادان عبد الوهاب، و شليق عبد الجليل. (2019). ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد الاختلالات في منظومة التوازن الاقتصادي حالة الجزائر. *البحوث والدراسات*، 16 (1)، الصفحات 105-144.
- شيببي عبد الرحيم. (2013). الأثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: ابوبكر بلقايد.

- عصماني مختار، و أوكيل راجح. (ديسمبر، 2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. معارف (25)، الصفحات 396-421.
- علي النويران ثامر. (2021). تحليل استدامة الدين العام في الأردن من 2000-2020. اقتصاديات شمال افريقيا، 17 (26)، الصفحات 181-196.
- قروف محمد كريم، و العمراوي سليم. (أكتوبر، 2020). قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018. مجلة مجاميع المعرفة، 6 (2)، الصفحات 109-128.
- محمد علي عماد، و شهاب أحمد محمد. (2018). القواعد المالية بين متطلبات الانضباط المالي والواقع المالي في العراق 2004-2016. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 15 (62)، الصفحات 102-127.
- مختار عصماني، و راجح أوكيل. (2020). تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20 (1)، الصفحات 320-331.

7. ملاحق الجدول (02): نتائج اختبار الاستقرارية

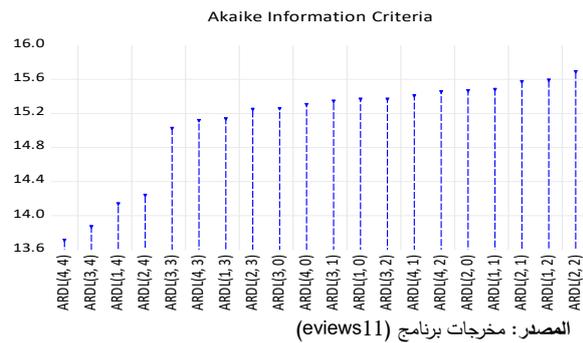
في المستوى			المتغيرات
بدون قاطع واتجاه	قاطع فقط	قاطع واتجاه	
0.79	0.96	0.58	GE
0.64	0.92	0.38	GR
بعد أخذ الفروق الأولى			
0.0001	0.0013	0.0002	GE
0.0002	0.0001	0.0003	GR

المصدر: مخرجات

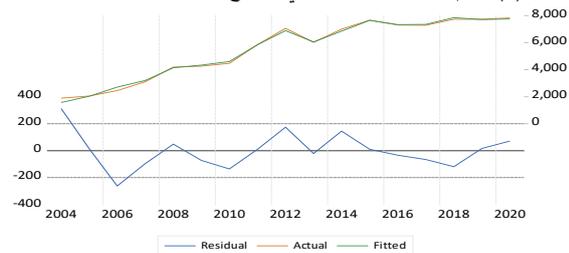
الجدول (01): البيانات الإحصائية للمتغيرات

	GE	GR
Mean	4743.34761...	4368.14285...
Median	4466.9	4747.5
Maximum	7823.1	6567.7
Minimum	1178.2	1505.5
Std. Dev.	2548.33573...	1802.20377...
Skewness	-0.1190249...	-0.3687605...
Kurtosis	1.37681103...	1.69504178...
Jarque-Bera Probability	2.35498387...	1.96599667...
Sum	99610.3000...	91731
Sum Sq. Dev.	129880300....	64958768.8...
Observations	21	21

برنامج (eviews)



الشكل (3): القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا للنموذج



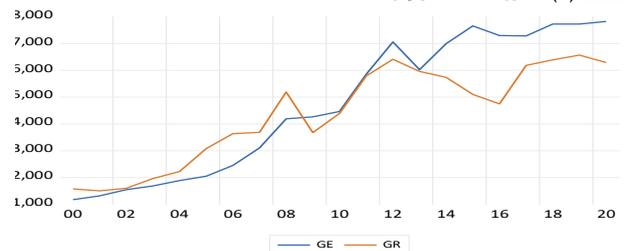
المصدر: مخرجات برنامج (eviews11)

الجدول (03): اختبار التكامل المشترك

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.291783	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

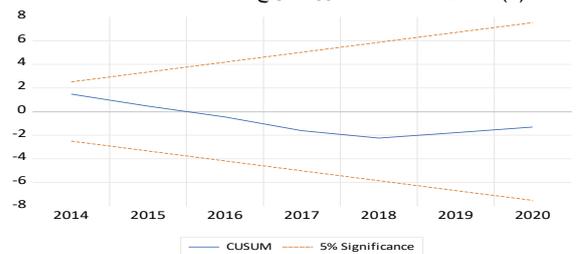
المصدر: مخرجات برنامج (eviews11)

الشكل (1): تطورات النفقات والإيرادات 2000-2020



المصدر: مخرجات برنامج (eviews11)

الشكل (4): اختبار CUSUM لاستقرار النموذج



المصدر: مخرجات برنامج (eviews11)

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (eviews11)

الشكل (2): تحديد فترات الإبطاء المثلى